مجلة الدراسات الفلسطينية، الم المجلد 13، العدد 51 (صيف 2002)، ص 156

صقر أبو فخر

الحكمة تأتي دائماً متأخرة

الياس شوفاني، "بوح في المتاح" (حوار أجراه: مصطفى الولي وعبده الأسدي). دمشق: دار كنعان، 2001. 254 صفحة.

يستعير هذا الحوار عنوانه، جزئياً، من كتاب "المزاح في حدود المتاح" لرسام الكاريكاتير البحريني خالد الهاشمي. وهذه الاستعارة جاءت، على الأرجح، عفو الخاطر وعارضة وغير قصدية بالتأكيد. واللافت أن كتاب الياس شوفاني اللاحق "دروب التيه"* يستعير، أيضاً، عنوانه، بالمصادفة، من مصادر أدبية متباينة مثل "دروب الجوع" لجورج أمادو، أو "دروب المنفى" لفيصل حوراني، أو "دروب الحرية" لجان بول سارتر.

ومهما يكن الأمر، فإن الكتاب الموسوم بعنوان "بوح في المتاح" لا صلة له البتة بالبوح في معناه الوجداني الشائع، إنما هو كلام جدي في السياسة، بل كتاب عبوس من أوله إلى آخره. وربما يوحي تعبير "في المتاح" بأن صاحبه غير قادر، لأسباب شتى، على كشف ما يعرفه بالتمام. لكننا نكتشف، في ثنايا الكتاب، أن الأمر ليس على هذا النحو قط، بل إن الياس شوفاني نفسه، باعترافه، ذو تكوين سياسي متحفظ، فلا يبوح أو يكشف أوراقه أو يعبّر عن مواقفه إلاّ بحسبان وميزان. أمّا الشفافية فهي العنصر المفقود فعلاً.

خلاصة هذا "البوح" الحواري المسهب يمكن "تفقيطها" (بلغة المحاسبين)، أو تنقيطها كالتالي:

- إن إسرائيل ليست مهيأة للتسوية (ص 143). والسلام مع إسرائيل، باعتبارها ثكنة للمركز الإمبريالي، مستحيل (ص 222).
- الدور الوظيفي لإسرائيل لم يتقلص بعد انهيار الاتحاد السوفياتي (ص 149).
- إن اتفاق أوسلو أدى إلى ضرب وحدة الشعب الفلسطيني (ص 153).
- إن إسرائيل، عكس ما هو شائع، شاركت في الحرب على العراق سنة 1991، وأن الطائرات الأميركية من طراز C130، التي كانت تحط في مطار تبوك في

(*) دمشق: دار جفرا للدراسات والنشر، 2002.

السعودية، كانت تنطلق من مطارات النقب (ص 159).

- العولمة لن تتحقق (ص 170).
- في الإمكان طرح مشروع التقسيم كبرنامج نضالي مرحلي (ص 176).
- إسرائيل كيان لم يُستكمل بعد، ولا يزال في قيد الإنشاء (ص 207).

يُفصِح ولا يُفصِح

يعاند هذا الحوار، في بعض جوانبه، علم التاريخ، ويطغى عليه عنصر اجتناب الشرور. فهو لا يتورع عن التملص من الوقائع الشائكة، أو التخلص من الحوادث "المريبة". والتاريخ، كفرع من العلوم الإنسانية، يهدف إلى الكشف والإفصاح وتعليل الأحداث. فإذا لم يستجب المؤرخ لنداء العلم، واستنكف من كشف مجريات الأحوال أو الخوض في الملابسات المحرجة، فهو – في هذه الحال – يصبح مجرد راوٍ انتقائي يطوِّع الحقائق وتفصيلاتها الكثيرة لتنسجم، لا مع العلم النقدي وإنما مع أفكاره المخزونة في تلافيف الدماغ.

إن الياس شوفاني يُفصح عندما يخدم الإفصاح فكرته. لكنه لا يتوانى عن الكتمان حين لا يخدم الإفصاح أفكاره البتة. وعلى سبيل المثال، فهو يتجرأ على "فضح" فاروق القدومي (أبو اللطف) الذي أسرَّ إليه في سنة 1972 بأن "أبناء الحسن [ويقصد خالد وهاني وعلي على الأرجح] يستحقون الذبح" (ص 80). لكنه حينما يسأله المحاوِران عن الشخصيات التي كانت تروِّج قيام الوحدة بين "فتح – القيادة الموقتة" و"تنظيم المجلس الثوري"، يجيب: "ليس ضرورياً الحديث عنها الآن" (ص 97). وعندما يتعرض لبعض الأفكار اليسارية الفلسطينية يتوارى خلف فضيلة الكتمان قائلاً: "لا أريد أن أدخل في التفاصيل حول الأشخاص الذين طرحوا هذه المقولات" (ص 76). فإذا لم يكن كشف الحقائق ضرورياً الآن، فمتى يصبح ضرورياً إذاً؟ ومَن الذي يقرر الأوان الملائم للكشف عن هذه الأمور؟ غير أنني اكتشفت، في هذا الحوار، أن الكتمان وعدم الإفصاح هما وسيلة من وسائل السرد لدى الياس شوفاني؛ فهو لا ينفك قائلاً: "لا أريد ذكر أسمائهم"، و"لديّ قائمة بأسمائهم" (ص 114)، و"لا ضرورة للإفصاح عنها" (ص 82)... إلخ. وأنا لا أنازعه أبداً في وسيلة السرد هذه، لكن الكتمان أو عدم الإفصاح ليسا من طرق التأريخ مهما تكن الذريعة فيهما قوية أو ضعيفة. ولا ريب في أن ثمة فارقاً كبيراً بين منهج الباحث ونهج السياسي. وهذا الكتاب هو أفضل مثال لهذا الفارق. فما دام الكاتب لا يفرج عما يعرف، فإن كتابته – في هذه الحال – تساهم في محاصرة التاريخ، وتمعن في اعتقاله. لهذا انتدبت نفسي كي أردم بعض الخروق، وهي كثيرة في هذا الحوار، وأن أكشف، بما أنجدتني معارفي، ما أخفاه الكاتب، أكان الإخفاء عمداً أم عفو الخاطر.

يستعيد الياس شوفاني، في هذا الحوار، ذكرياته عند التحاقه بحركة فتح في الولايات المتحدة الأميركية سنة 1967. ويتحدث، بإسهاب، عن دوره في تأسيس تنظيم الحركة في الولايات المتحدة فيقول: "إن تنظيمنا كان قومياً وغالبيته من جنسيات عربية" (ص 79)، و"إن قيادة التنظيم كانت في غالبيتها عربية" (ص 83)، ثم يشرح أنه "بقي ركناً أساسياً في لجنة الإقليم مسؤولاً عن التعبئة والتنظيم" (ص 81).

حسناً! ما دام تحدث عن دوره، فلماذا يخفي أدوار الآخرين؟ لماذا لم يذكر أحداً من هؤلاء العرب الفتحاويين؟ ولماذا لم يذكر، على سبيل المثال، حسن الشريف أمين سر لجنة إقليم حركة فتح في الولايات المتحدة الأميركية، وهو أمر ما عاد سراً منذ زمن بعيد؟ لكن، لا غرابة في هذا التكتم ما دام الأمر "خصلة" متواترة في هذا الحوار. وعلى سبيل المثال يتذكر "أن عرفات حاول محاصرتنا وعزلنا متجنباً فتح الصراع الحاد والدموي الشامل. لقد جمّد عدداً منا خاصة في القوات العسكرية [يقصد أبو خالد العملة]، لكن الآخرين [يقصد أبو موسى] ظلوا في مواقعهم" (ص 93 – 94). وهنا يتساءل الواحد منا: لماذا لا يورد الكاتب الأسماء، مع أن لا أسرار أبداً في هذه النقطة؟ وها أنا نفسي ذكرت بعضها هنا بلا تحفظ. ويقول أيضاً: "إن بعض مَن كان يسمى معارضاً، ومنهم من انضم إلى قيادة الانتفاضة لاحقاً، كانوا مع البرنامج المرحلي" (ص 105). والمقصود هنا نمر صالح (أبو صالح). وأبعد من هذا يقول إن الفترة الأكثر خطورة عليه كانت بعد الانتفاضة سنة 1983، وجاءت من "تنظيم المجلس الثوري الذي كان يرئسه صبري البنا [الذي] كان يعتقد أنه بسبب عدد من الصلات له بالحركة (لا أريد أن أذكر الأسماء) قد اخترق تنظيم فتح الانتفاضة" (ص 95). إنه، مجدداً، لا يريد أن يذكر الأسماء، مع أن الإحالة واضحة تماماً؛ فهو يقصد أبو نضال بلعوس وغيره. وقصته معروفة. ومع أن مياهاً كثيرة جرت منذ الخروج من بيروت في سنة 1982، وتقلبت الأحوال وتبدلت الأسماء، إلاّ إن الياس شوفاني ما زال يحاذر الكلام على أشخاص من تلك المرحلة. وهو عندما يقول: "اكتشفنا حالة من الاختراق للجنتنا العليا من قبل القيادة، فكانوا على اطلاع بما يجري" (ص 93)، لا يشير إلى مَن اخترق اللجنة العليا هذه، وكان في إمكانه أن يخبرنا عنه. ألا يقصد عبد الرحمن مرعي (أبو فارس)؟ ومن الغريب حقاً ألاّ يتذكر الياس شوفاني، تصريحاً، صديقه القديم أبو خالد العملة في هذا الحوار الذي استهلك 254 صفحة، مع أنه أشار إليه، تلميحاً، عدة مرات. ويكاد هذا الحوار يخلو تماماً من الذين كانوا مع الياس شوفاني في تجربته السياسية، أمثال: راجي مصلح وأبو علي مهدي بسيسو وزياد الصغير ومحمود عيسى (أبو عيسى) ورمزي خوري وهاشم علي محسن ومحمد الشيخ وحسن أبو شنار وأبو زهرة، وغيرهم.

تآمر بتآمر

المحصـــلة الختامية التي يعرضـــها علينا كتاب "بوح في المتاح" هي أن التجربة السـياسـية لالياس شـوفاني كانت كلها، من ألفها إلى يائها، تآمراً بتآمر. ومع أنني لا أعتقد أن الأمر جرى على هـذا النحو تمـامـاً، إلاّ إن اليـاس شـــوفـاني، بمـا أورده من اعترافات في هذا الحوار، يرغمنا على الإقرار بهذه النتيجة. فهو يعترف، بصراحة كلية، بـأن "التآمر كـان ســمـة ملازمـة لعملنـا بعد الخروج من بيروت [....] أنـا لم أكن أضـــع أوراقي في عملي بشـــكل مكشـــوف، ولم أكن أطرح كل مـا لديّ" (ص 91). ويقول عن المرحلة الســابقة: "بغرض التمويه على نشــاطي في التيار الديمقراطي انخرطت في ما كان يسـمى أبناء فتح" (ص 94). ثم يضـيف: "كنت دائماً حريصـاً على عدم انكشـاف هويتي الفكرية تمـامـاً، ولعل هذا الأمر يفسـر جزئياً حملة الإشـاعات الكثيرة التي دارت حولي، وكذلك الاتهامات التي وُجهت إليّ..." (ص 94)، ولعله من هنا "نشأ أساس القول عني بأنني متآمر" (ص 87). ويستطرد: "لم أكن حريصاً على طرح أفكاري كاملة" (ص 194)، و"لم أُفصـــح عما يدور في خلدي" (ص 116)، و"قررت أن لا أضـــع أوراقي في العلن" (ص 122)، و"لم أكن أجاهر على الدوام بمواقفي الســـياســـية. لذلك عمدت إلى الغموض أحيـانـاً" (ص 139)، و"لم أكن ظـاهراً في عملي" (ص 88). وعلى هـذا المنوال يسترسل الياس شوفاني في الكلام على العمل في الخفاء وداخل الغرف المغلقة، فيقول: "اكتشفت مبكراً الأجواء التآمرية في الحركة، كما اكتشفت أيضاً الاختراقات المخابراتية المختلفة" (ص 95)، إلى أن يصل الكلام إلى مرحلة جرى فيها النقاش داخل حركة فتح – الانتفاضـة بشـأن الوحدة مع منظمات أُخرى، فيشـرح: "بعد الانتفاضـة [....] طرحت الوحدة مع الجبهة الشعبية – القيادة العامة. ورُفض هذا الطرح [....] وخرج بديل عنها الوحدة مع المجلس الثوري [....]. اللجنة التي كانت من طرفنا [يقصـــد لجنة الحوار مع المجلس الثوري] كانت تضـــم أفراداً على صـــلة تآمرية مع المجلس الثوري" (ص 97). لكن الكاتب لم يكن حملاً ليؤكل بيسر وبساطة، بل ساهم، هو نفسه، في اختراق صفوف الخصـــوم. وهو يســـجل اعترافه، بصـــراحة، فيقول أنه لم يكن مقصّـــراً في هذا المجال: "كانت لي عيون داخل تنظيمه (أبو نضـــال) وخاصـــة في المكتب الذي أقامه خصـــيصـــاً لمتابعة نشـاطي وما أقول وما أكتب، وغطاه باسـم مكتب الدراسـات. لم يكتشـف أنني أعلم بكل مـا يقومون بـه نحوي ومـا يفعلونـه في هـذا المكتب. وازدادت الخطورة بعد انفراط مشـــروع الوحدة بين التنظيمين، فلقد كنتُ قبلت لنفســـي أن أتولى قيادة الحوار السـياسـي مع جماعة أبو نضـال. هنا أود تسـجيل حقيقة لم أذكرهـا سـابقاً، وهي أنني اتخذت قراراً شـــخصـــيـاً بإفشـــال المحاولة منذ البداية" (ص 95). ولنا في هذا المقام تفصـــيل وكلام؛ فـالمعروف أن الحوار بين فتح – الانتفـاضـــة والمجلس الثوري كـان اســـتجابة للرغبة الليبية من ناحية، ولمحاصـــرة الخصـــوم أمثال قدري وأبو أكرم من نـاحية أُخرى. وتـألفت لجنة الحوار من: أبو موســـى وســـميح أبو كويك وأحمد الخطيب

والياس شوفاني، وأن أبو خالد العملة هو الذي كلّف الياس شوفاني إفشال هذا الحوار، ولم يكن ذلك مجرد قرار شخصي حتى لو وافق هواه، ولم تنبت خطة إفشال الحوار في رأس الياس وحده مثلما نبتت منيرڤا من رأس جوبتير. أمّا مَن تحمس للوحدة فهما سميح أبو كويك وأبو صالح، اللذان دبر لهما الياس شوفاني ما يتيح له إزاحتهما فيما بعد. وعن هذا التدبير يجاهر بالقول أنه عندما عاد عن الاعتكاف في بيته الذي استمر أربعة أشهر كاملة، من 25/12/1983 حتى 25/4/1984، كان "دبر شيئاً مخفياً" (ص 115)، ثم عاد وفي داخله قناعة بخوض الصراع ضد قيادة الانتفاضة، ولم يتبرأ "من العمل لإزاحة القيادة مثل أبو صالح وقدري وأبو أكرم" (ص 115 – 116). ومع هذا، فهو يعيب على أبو صالح أنه حاول القيام بانقلاب داخل الانتفاضة بعد انتهاء القتال في شمال لبنان (ص 118). ما الفارق، إذاً، بين هذا وذاك؟ أليس الأمر هو نفسه، تارة في هذا الجانب وتارة في الجانب الآخر؟

إن ثنايا هذا الحوار تكشف، بصورة مدهشة، أن الجميع كان منهمكاً في "التآمر"، وأن القصة كلها، كما يصورها هذا الحوار، هي تآمر بتآمر. أمّا المشكلات السياسية العاجلة، والقضية الوطنية برمتها، فقد أعيقت، إلى حد ما، جرّاء هذا "التآمر".

الرجم بالغيب

الياس شوفاني مؤرخ، وله في هذا الحقل دراسات ومقالات. وهو متخرج بشهادة في التاريخ. والمؤرخ، كما هو معروف، لا يرجم بالغيب ولا يدّعي الحكمة المتأخرة. إنما المؤرخ هو مَن ينكب على الوقائع ليحللها ويعلل أسبابها، ويكتشف ما هو أبعد من الحوادث وتفصيلاتها الزمنية المتواترة. لكن الياس شوفاني، في هذا الحوار، يُصرّ على خلع رداء المؤرخ ليصبح ضارب مندل ومنجِّماً فصيحاً، فيقول: "إن سعد صايل لو كان حياً يوم الانتفاضة لكان انضم إلينا" (ص 112)، ويتجرأ على القول جازماً إن أبو عمر (حنا ميخائيل) "لو بقي حياً لكُنّا بقينا معاً" (ص 91)، و"لو كان أبو عمر معنا ربما كنتُ تركت [الانتفاضة] قبل معركة البقاع" (ص 92). ثم يؤكد أن أبو جهاد لم يكن ليوافق على مسار أوسلو (ص 164).

إن أول درس في علم التاريخ هو عدم استخدام لفظة "لو"، لأنها مجرد تعبير عن أمر افتراضي. والمؤرخ لا يفترض وقائع غير موجودة، وإنما يحلل الوقائع الموجودة بين يديه. لهذا كان افتراضه أن سعد صايل (أبو الوليد)، أو حنا ميخائيل (أبو عمر)، أو حتى خليل الوزير (أبو جهاد)، سيكونون إلى جانبه فيه ضرب من السحر، ومجازفة في الاستنتاج لا تليق بالعلم، وهي غير مقبولة قط. ولتنشيط الذاكرة فقط أقول إن أبو جهاد تعرض لحملة من التشنيع والهجاء في صحافة "المعارضة" سنة 1983 لأنه كان أكثر تشدداً من أبو عمار في حسم "الانشقاق" بالقوة. وما إن اغتالته إسرائيل حتى

انقلب الكلام عليه من التبخيس إلى التبجيل، ومن التعريض إلى التقريظ. وعلى الرغم من أن قصة اغتياله باتت معروفة بتفصيلاتها كلها، فإن الياس شوفاني يصر على تعمية الحقائق وإطلاق الدخان الأسود بالقول: "إن أبو جهاد كان لا بد من إزاحته لأنه لم يكن ليوافق على مسار أوسلو، وأنا لا أريد أن أتهم أحداً" (ص 164). وهذا الكلام ينطبق عليه المثل البدوي القائل: "بيشوف الذيب وبعدو بيقص عَ الأثر". فالجملة الاعتراضية "أنا لا أريد أن أتهم أحداً" هي طراز قديم من عقلية الاتهام التي لا تستند إلى الحجج، ولكن بلغة الغمز واللمز. ثم ما علاقة اتفاق أوسلو باغتيال أبو جهاد؟ إن المفاوضات السرية في أوسلو بدأت في أوائل سنة 1993، أي بعد أن تغيرت قواعد القوة في العالم كله جرّاء احتلال الكويت في 1990/8/2، ثم الحرب على العراق في 1991/1/17، وتخلخل بنية الدولة السوفياتية في ذلك الوقت، بينما أبو جهاد اغتيل في 1988/4/16، أي في بدايات الانتفاضة ولأسباب معروفة تماماً. أمّا السبب المباشر فهو عملية مفاعل ديمونا في 1988/3/7، بينما الأسباب المتراكمة هي دوره المركزي في العمليات العسكرية ضد إسرائيل، وفي تصاعد الانتفاضة الأولى.

حقائق وأوهام

يقول الياس شوفاني في الصفحة 96: "إن قيادة الانتفاضة كانت مندفعة بعفوية وسذاجة إلى الوحدة [مع المجلس الثوري]". والحقيقة أن قسماً من قيادة "فتح – الانتفاضة" كان متحمساً للوحدة، مثل قدري (سميح أبو كويك) وأبو صالح (نمر صالح)، بينما موسى العملة (أبو خالد)، على سبيل المثال، لم يكن من هذا الاتجاه. وبسبب هذه التباينات وغيرها يخبرنا الياس شوفاني أنه استمر يعمل بعيداً عن الانتفاضة، "لم أزر مقر قيادتها المسمى مقر الصداقة في ساحة التحرير [في دمشق] أكثر من مرتين أو ثلاث خلال عدة أشهر" (ص 107). والمعروف أن الياس لم يزر "مقر الصداقة" لسبب جوهري هو أن هذا المكان هو مقر أبو صالح المتصادم معه. ألَم يعترف، منذ البداية، وبالتحديد في الصفحة 83، بأنه لم يقبل قيادة أبو صالح؟ ثم يقول: "إن هذا الواقع [القتال بين طرفي حركة فتح] هو الذي جعلني أبتعد عن مواقع القيادة" (ص 113)، ويضيف: "لو كانت لي رغبة في الدخول إلى القيادة لما كان باستطاعة أحد أن يوقفني، فكنت أمتلك قوة في الانتفاضة تمكنني من أن أفرض أموراً من هذا القبيل" (ص 113).

ما دام يمتلك صاحبنا هذه القوة، وكان، في الوقت نفسه، المسؤول المباشر عن الجسم التنظيمي للتيار الديمقراطي (ص 107)، فلماذا لم يتمكن من فرض أمور مهمة كثيرة؟ وما دام على هذه القوة فما باله يقول بعد أقل من عشرين سطراً: "لم أكن أعلم أبداً بقرار نقل القتال إلى الشمال. لقد فوجئت به، وكنتُ مسؤولاً عن التنظيم في

الشمال." ثم يكرر: "لقد فوجئت باندلاع القتال في الشمال" (ص 115).

إن القارئ البسيط يستنتج أن المياه كانت تجري من تحته من دون أن يعلم. أمّا المتابع الحصيف فيعرف أنه أُبعد عن قيادة الانتفاضة منذ البداية، ولم يبتعد طوعاً. وفي مجال آخر يقول أنه اعتزل العمل السياسي منذ 1983/12/25 وبقي معتكفاً في بيته حتى 1984/4/25، أي أربعة أشهر. والواضح أن هذا ليس اعتزالاً للعمل السياسي بل اعتكاف. والاعتكاف ليس مظهراً من مظاهر القوة، وإنما من مظاهر الضعف. وبرهان كلامي أن الياس شوفاني حينما تكلم على دوره في الحفاظ على التيار الديمقراطي (ص 120)، وعلى جهده في بناء تنظيم التيار الديمقراطي ورفده بعناصر من خارج "فتح"، كان يستنتج أن مواقعه التنظيمية تتعزز (ص 132). لكن، في مؤتمر الانتفاضة سنة 1989، يخبرنا بأنه وُضع على الرف، وشُغل بالإشراف على إدارة مزرعة وشركة تجارية للانتفاضة (ص 133)، ثم أصدروا قراراً بتجميده في إثر مقالة له في "مجلة الدراسات الفلسطينية"، ثم أصدروا قراراً آخر بفصله سنة 1992. إذاً، أين كانت قوته التنظيمية حينذاك؟ ولماذا لم يستخدمها ليمنع هذه القرارات، أو ليفرض ما يراه ملائماً؟ ألم يخبرنا أن كوادر التيار الديمقراطي كانوا في مواقع مفتاحية في جسم الحركة؟ (ص 141)، فكيف طاروا هباء وصاروا سُدى؟

في عودة إلى أفياء حركة فتح قبل سنة 1982، يؤكد الياس شوفاني ما يلي: "كنا نقول بأنه لا بد أن نعمل لإقامة حزب شيوعي عربي [....] وحاولنا تطوير [معنى التنظيم الماركسي في صفوف جماعة فلاحية]. كنا على قناعة بأن الحزب الشيوعي هو حزب الطبقة العاملة، وأي حزب لا يستند إلى طبقة عاملة لن يكون شيوعياً حقيقياً. القاعدة كانت في الأساس حركة وطنية يمكن لها أن تنهض بقيادة ديمقراطية على طريق الوصول إلى الاشتراكية" (ص 88).

الحزب الشيوعي هو حزب الطبقة العاملة؟ وأي حزب لا يستند إلى طبقة عاملة لن يكون شيوعياً حقيقياً؟ ما هذا التطوير العظيم في فهم الماركسية؟! أي أفكار ثاقبة اكتشفها التيار الديمقراطي؟! إنها لسذاجة، ما بعدها سذاجة، أن نزعم اليوم أن جماعة معينة (أبو عمر وأبو فراس بالتحديد) انكبت، قبل أعوام مديدة، على تطوير معنى الماركسية في صفوف الفلاحين، ولم ينبثق في ثناياها أي كاتب لامع في الماركسية، ولم تقدم أي مساهمة نظرية أو نقدية في هذه المفاهيم، إلاّ إذا وافقنا على أن عبارات من طراز "الحزب الشيوعي هو حزب الطبقة العاملة"، وأن "أي حزب لا يستند إلى طبقة عاملة لن يكون شيوعياً"، هي اكتشاف ثاقب وتطوير إبداعي لهذه المجموعة التي تفرقت هنا وهناك بلا أثر أو وارث. وكل ما في الأمر أن تجربة "التيار الديمقراطي" استندت إلى ثلاثة مصادر نظرية هي: كتابات الياس مرقص [إقرأ: اليأس يرقص]، وكتابات طاهر عبد الحكيم، والتجربة الفيتنامية.

تعب الياس شوفاني كثيراً من "الحرتقات" والمناورات والحزازات، وضاق بما كان يُبطن لا بما يُعلن. ولم يلائمه العمل في البنية التنظيمية السائدة في حركة فتح، فتوصل، في الخفاء طبعاً، إلى خيارات لم ينفذها في العلن قط: "كنتُ مع الانفصال بتنظيم التيار الديمقراطي فقط [....]. كنت تخليت، منذ سنين طويلة قبل الغزو وقبل الخروج من بيروت عن كل وهم بإعادة إنتاج وبناء حركة فتح جديدة بعدّة قديمة" (ص 112)، و"كنت أفضّل خيار الانشقاق، أي الخروج من فتح وتشكيل تنظيم مستقل" (ص 107). هنا، يعترف الياس شوفاني، بلغة وجدانية حزينة، بأنه كان انشقاقياً منذ البداية تقريباً. حسناً، لماذا أمضى هذه الأعوام الطويلة، إذاً، في أفياء حركة فتح، ولم يخرج منها مبكراً؟ ثم إن الحال الفلسطينية كانت مفتوحة له ليؤلف التنظيم الذي يراه ملائماً لأفكاره وتطلعاته. فلماذا أحجم ولم يُقدم وهو الذي كان المسؤول المباشر عن الجسم التنظيمي للتيار الديمقراطي؟ وأسمح لنفسي بالمغامرة في القول إن الياس شوفاني لو فعل ذلك، ولا سيما بعد سنة 1989، لما وجد أحداً ليرافقه، حتى من التيار الديمقراطي المندثر، في هذا التنظيم العتيد. ولهذا طالما تألم الياس شوفاني من التهم التي ساقها رفاقه ضده بعد فصله؛ فقد اتهموه بأنه ينوي الالتحاق بعرفات (ص 144). لقد أكل من المعجن نفسه الذي أطعم غيره منه. أليست هذه التهمة هي نفسها التي ساقها ضد 64 كادراً خرجوا من تجربة الانشقاق بعد أن وقّعوا المذكرة المشهورة في سنة 1987؟

أغلاط وأخطاء

في الصفحة 28 ورد أن معركة الكابري "سميت لاحقاً معركة بن – عامي التي قتل فيها قائد الهاغاناه الذي حمل هذا الاسم." والصحيح أن بن – عامي لم يكن قائداً للهاغاناه، بل قائد كتيبة الهاغاناه في تلك المعركة. وفي الصفحة 72 ذكر الكاتب أن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تحالفت في حينه (أي في أواخر الستينات) مع المنظمة اليهودية الإسرائيلية (ماتسبن). ولو أنصف لما قال عن "ماتسبن" إنها منظمة يهودية، فالصحيح أنها ليست يهودية بل ملحدة تماماً. ثم إن اسمها الكامل ليس المنظمة اليهودية الإسرائيلية بل "المنظمة الاشتراكية الإسرائيلية"، وكانت معادية للصهيونية، ورفضت قيام الكيان الإسرائيلي، ودعت إلى مجتمع اشتراكي في المشرق العربي، وأيدت الكفاح الفلسطيني المسلح. أمّا في الصفحة 78 فأورد أن فتح "كانت تقول إن المهم هو اللقاء على أرضية الموقف السياسي دون الخلاف على الموقف الأيديولوجي"، ولهذا استنتج أن فتح تنظيم انتهازي. ولو كان دقيقاً لقال إن شعار فتح، المشهور جداً، هو "اللقاء على أرض المعركة" وليس على أرضية الموقف السياسي. وطبعاً لن نتهمه بالتزوير.

يروي الياس شـوفاني في الصـفحة 86 ما يلي: "أذكر أنني بعد وقف إطلاق النار مباشـرة [في حرب 1973] دخلت في عراك كلامي مع عرفات حول أي معسـكر نختار؛ هل يكون معسكر التسوية أم معسكر الثورة واستمرار الصراع والتصدي لنهج كامب ديفيد؟" وكما يبدو، فإن الكلام يتدافع من الياس شـوفاني في هذا الحوار بلا دراية أو تبصر، وانطلى الأمر على المحاوِرَيْن فلم يدركا أن بعد حرب 1973 مباشرة لم يكن ثمة كامب ديفيد قط. فكيف يتعارك الياس شوفاني مع عرفات بشأن أمور لم تنشأ بعد؟ إن تعبير "نهج كامب ديفيد" لم يصبح سائراً على الألسن إلاّ بعد توقيع معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية في سنة 1979 فصاعداً. بينما "العراك الكلامي" جرى بعد وقف حرب 1973 مباشرة، أي بعد 1973/10/20 فوراً. وبين التاريخين أعمار من الزمن.

يقول الراوي في الصفحة 88: "توليت إدارة القسم السياسي في مركز التخطيط الفلسطيني التابع لحركة فتح." وللتصحيح فقط، فإن مركز التخطيط تابع لمنظمة التحرير الفلسطينية لا لحركة فتح. وفي الصفحة 101 يتحدث عن الخروج الفدائي من بيروت في سنة 1982، فيقول: "ذهب عرفات إلى تونس مروراً بمصر." والصحيح: مروراً باليونان. أمّا المرور بمصر فجاء بعد الانسحاب الثاني من طرابلس في سنة 1983. وفي الصفحة 163 يتدخل أحد المحاوِرَيْن بقول فيه خفة وعدم معرفة وموارية، فيذكر: "لم أسمع يوماً عن محاولة إسرائيلية لاغتيال ياسر عرفات أو اختطافه." وإنه لمن السخرية حقاً أن يكون السائل لا يسمع ولا يقرأ. والأنكى، حقاً، أن يجيب الياس شـوفاني بكلمة "بالتأكيد". ولعلم المتحاورين الثلاثة فإن ياسر عرفات تعرض لما لا يقل عن أربعين محاولة اغتيال، من إسرائيل ومن جهات عربية وفلسطينية، أشهرها محاولة إسرائيل اختطاف طائرته بينما كان فوق الأراضي السورية متجهاً إلى السعودية في أواخر السبعينات، ومحاولة تسميمه عدة مرات على يد ضرار قاسم، أحد العملاء المدسوسين عليه، ثم قصف مقره في بيروت في صيف سنة 1981، والمحاولات المتكررة في بيروت في إبان الاجتياح الإسرائيلي سنة 1982، ثم قصف مقره في تونس في 1985/10/1. وعلى هذا الغرار والمنوال من الريبة وعدم الدراية، يتساءل أحد المتحاورين في الصفحة 89 عن خفايا استشهاد حنا ميخائيل (أبو عمر)، فيقول واثقاً: "لم يخلُ التقدير من حومة شك في أجهزة حركة فتح تتقاطع ومصالح أطراف أُخرى معادية للثورة." أي أن السائل يريد أن يستدرج الشبهة في أن بعض أجهزة فتح كان ضالعاً في اغتيال أبو عمر. غير أن الياس شـوفاني بدلاً من أن يرتقها فتقها، إذ قال: "في تقديري، وأقول هذا لأول مرة، إن القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع هي التي قامت بتصفيته" (ص 90)، ويؤكد "أن البحرية الإسرائيلية ألقت القبض عليهم [أبو عمر ونعيم والمجموعة المرافقة] وسلمتهم إلى القوات اللبنانية لتقوم الأخيرة بتصفيتهم" (ص 91). وفي هذا الجواب القصير ثلاثة أغلاط متراكب بعضها فوق

بعض كثعبان هندي: أولاً، لم تكن "القوات اللبنانية"، كشخصية اعتبارية، قد ظهرت عندما استشهد أبو عمر؛ فالقوات اللبنانية أُسست رسمياً في سنة 1977 بقيادة بشير الجميل، لا بقيادة سمير جعجع. أمّا ما كان موجوداً قبل ذلك فهو ميليشيا الكتائب أو المجلس الحربي الكتائبي بقيادة وليم حاوي. ثانياً، لم يكن سمير جعجع، حينما استشهد أبو عمر، قائداً للقوات اللبنانية، التي لم تكن موجودة بدورها؛ وإنما كان مجرد طالب طب وعسكري مغمور، وبدأ يكتسب الشهرة في نطاق ضيق في حزب الكتائب وفي منطقة بشري – إهدن بالتحديد، بعد اغتيال طوني فرنجية في 1978/6/13. ثالثاً، حتى لو كان الياس شوفاني يقولها أول مرة، فهذا لا يضيف أي فائدة، لأن قصة اختفاء أبو عمر ومجموعته في البحر كانت معروفة للجميع في تلك الفترة.

لا ينفك المحاوِران يتساءلان بريبة: أين تقع حادثة اغتيال القائد سعد صايل (أبو الوليد) في مشروع عرفات؟ (ص 112). وينثني الياس شوفاني لتأكيد هذه الريبة بجواب من عيار: "كان قيامه بإعادة مركزة القوات في البقاع هو السبب المباشر لاغتياله." ماذا يعني هذا الجواب؟ لا شيء طبعاً، إلاّ التواطؤ مع السؤال المريب.

الحكمة المتأخرة

يقول الياس شوفاني في الصفحة 95: "كنت أتحاشى دائماً إطلاق مفردات مثل: يجب، ينبغي، لا بد." غير أنه، في خضم هذا الحوار المسهب، وفي الصفحة 138 بالتحديد، نسي القاعدة التي حاول دائماً أن يتحاشاها وقال: "إنني أعتقد جازماً أنني كنت على صواب." وهذه العبارة الجازمة ليست إلاّ النسخة الثانية عن الجملة التي ما برحت تتردد في فواتح البيانات السياسية الفلسطينية، وهي: "لقد أثبتت الأحداث صحة موقفنا المبدئي." وفي هذه الصفحات خالف الياس شوفاني ما ألزم نفسه به حقاً، لكنه لم يخالف قط الحكمة المتأخرة التي اعتادت الفصائل الفلسطينية، وحتى بعض الشخصيات الفلسطينية، أن تزهو بها بعد كل تراجع أو انهيار أو انهزام؛ فالجميع كان يعلم علم اليقين مآل الأحوال! وكلهم توقعوا المصير إياه! وكلهم سعوا لاجتنابه! لكن الآخرين لم يمكّنوهم من الأمر. والآخرون هم الجحيم على رأي جان بول سارتر، أي الإمبريالية حيناً، أو الأنظمة العربية حيناً آخر، أو ياسر عرفات في معظم الأحيان، وطالما ظل لسان حالهم يردد: "صحّ مني العزم لكن الدهر أبى." غير أنني، في هذه المكاشفة مع صديقي الياس شوفاني، ما أردت أن أبخس هذا الكتاب حقه؛ فهو جهد ضروري لتأريخ إحدى المراحل العاصفة في العمل السياسي الفلسطيني، وهو – في الوقت نفسه – سيرة سياسية لواحد من المشاركين في هذه المرحلة. ومع أن السيرة الذاتية، أو السيرة الموضوعية، لا تعدّ من المصادر الأساسية للكتابة التاريخية، وإنما من المصادر المساعدة، إلاّ إن الإحساس بالتاريخ لدى الياس شوفاني هو الذي يدفعه

إلى ولوج مغامرة التدوين، والمساهمة في تسجيل الأحداث التي مر بها، أو شارك في صنعها. بينما الكثيرون من القادة الفلسطينيين مصابون بالكسل الفظيع في هذا الحقل، علماً بأنهم باتوا، منذ زمن بعيد، عاطلين عن العمل، ولديهم فُسَح كافية من الوقت كي يتوفروا على التأمل في تجاربهم وتدوين تفصيلاتها. وهنا، بالتحديد، تكمن فضيلة الياس شوفاني في هذا الكتاب.■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/mdf